|  |  |
| --- | --- |
| **EP**  | **الأمم المتحدة** |
| UNEPDistr.GENERAL30 May 2019ARABICORIGINAL: ENGLISH | برنامجالأمم المتحدةللبيئة**ل** |  |

**اللجنــة التنفيـذيــــة للصنــدوق المــتعــدد الأطـــراف**

**لتنفيـــذ بروتوكـول مونتريــال**

الاجتمــــــاع الثالث والثمانون

مونتريال، 27-31 مايو/آيار 2019

**اختصاصات الدراسة النظرية لتقييم كفاءة الطاقة في قطاع الخدمة**

### **خلفيــة**

1. في الاجتماع الثانى والثمانين، قدمت كبيرة موظفي الرصد والتقييم مشروع برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2019[[1]](#footnote-1)، الذي يعرض، من بين جملة أمور، موضوعات ممكنة للتقييم والتوجيه المطلوب من اللجنة التنفيذية التى ينبغى إدراج بعضها في برنامج العمل.
2. وخلال المناقشة، قال أحد الأعضاء إن من المفيد تقييم كيف تم تناول كفاءة الطاقة في مشروعات الاستعادة وإعادة التدوير والاستصلاح في قطاع خدمة التبريد، نظرا لاعتماد الاجتماع الثلاثون للأطراف مقررا بشأن هذه المسألة. وقال بعض الأعضاء إن مثل هذه الدراسة يمكن أن تتجاوز تقييم المشروعات في شيلى وغرينادا التى شملت مقاييس كفاءة الطاقة والنظر بشكل أوسع في قضايا كفاءة الطاقة في قطاع الخدمة.
3. ونظرت اللجنة أيضا في اجتماعها الثانى والثمانين التقرير النهائي بشأن تقييم قطاع خدمة التبريد[[2]](#footnote-2) المقدم من كبيرة موظفى الرصد والتقييم. وفي كل بلد ورد في العينة التى تم تقييمها، وجد أن وكالات متخصصة قامت بالترويج لكفاءة الطاقة أساسا من خلال وضع معايير كفاءة طاقة المعدات المنتجة محليا وكذلك المستوردة، ومتطلبات وضع البطاقات وأنشطة زيادة الوعي. ومع ذلك، لم تنفذ الجهود المحلية لقياس التغييرات في كفاءة الطاقة خارج المشروعات التدليلية. ويرجع هذا أساسا إلى الافتقار لبرامج محددة ذات أنشطة وأهداف تتناول كفاءة الطاقة والخبرة المحلية والافتقار إلى المعدات أو الأدوات الملائمة، بجانب عوامل هيكلية أخرى تجعل قياسات كفاءات الطاقة مسألة معقدة.
4. وخلال المناقشة، اعتبرت اللجنة التنفيذية أن من الأهمية تناول كفاءة الطاقة في قطاع خدمة التبريد وناقشت ما إذا كان ينبغى أن يذهب التقييم بشكل أعمق في دراسة كفاءة الطاقة، باعتبار أن ذلك لم يكن موضوعها الرئيسى.
5. وبالتالى، طلبت اللجنة التنفيذية من كبيرة موظفى الرصد والتقييم أن تقدم إلى الاجتماع الثالث والثمانين اختصاصات الدراسة النظرية لتقييم كفاءة الطاقة في قطاع الخدمة، التى تحلل، من بين جملة أمور، "تصميم قواعد ومعايير لسوائل التبريد وكفاءة الطاقة التى تميل إلى استخدام تكنولوجيات ذات احتمالية احترار عالمى منخفضة في قطاع التبريد وتكييف الهواء؛ الترويج لكفاءة الطاقة في بلدان المادة 5؛ الجهود المحلية لقياس التغييرات في كفاءة الطاقة خارج المشروعات الإيضاحية"، في سياق المقرر 5/XXX لاجتماع الأطراف الذي "يطلب إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف أن تعتمد على عملها الجاري على استعراض مشاريع تقديم خدمات الصيانة لتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة والفرص الإضافية للحفاظ على كفاءة استخدام الطاقة في قطاع خدمات الصيانة".
6. وتمت الموافقة على اختصاصات الدراسة النظرية لتقييم كفاءة الطاقة في قطاع الخدمة كجزء من برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 2019 (المقرر 82/10).[[3]](#footnote-3)

**تحديات الدراسة النظرية**

1. خلال إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية والمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لم تخصص أموال من أجل كفاءة الطاقة في مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف في قطاع التبريد وتكييف الهواء. ومع ذلك، بذلت الصناعة جهودا كبيرة لتحسين كفاءة الطاقة عند التحول عن المواد الخاضعة للرقابة بينما تحقق في نفس الوقت فاعلية التكلفة.[[4]](#footnote-4)
2. وزاد اهتمام الأطراف في بروتوكول مونتريال بكفاءة الطاقة المتعلقة بقطاع التبريد وتكييف الهواء في سياق تعديل كيغالى على بروتوكول مونتريال. فقد طالبوا اللجنة التنفيذية "بوضع توجيهات بشأن التكاليف المرتبطة بالمحافظة على فعالية استخدام الطاقة أو تحسين تلك الفعالية بالنسبة للبدائل من التكنولوجيا والمعدات ذات القدرة المنخفضة أو المعدومة على إحداث الاحترار العالمي، عند التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية، مع إيلاء الاعتبار للدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى التي تعالج كفاءة استخدام الطاقة، عند الاقتضاء"[[5]](#footnote-5) وزيادة تمويل البلدان المستهلكة لأحجام منخفضة عندما يلزم ذلك من أجل إدخال بدائل لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي وبدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية معدومة القدرة على إحداث الاحترار العالمي، مع الاحتفاظ بكفاءة استخدام الطاقة، وذلك في قطاع الصيانة/المستعملين النهائيين أيضاً.[[6]](#footnote-6)
3. إن تعزيز ورصد كفاءة الطاقة قد أصبح مؤخرا محل تركيز كل من الأطراف في بروتوكول مونتريال واللجنة التنفيذية؛ لم تعتبر الأنشطة المتعلقة بكفاءة الطاقة مؤهلة للتكاليف الإضافية، وبناء على ذلك، لم يتم تمويلها. ولهذا، قد يعوق الدراسة النظرية توافر المعلومات عن السياسات والنظم والمعايير والقواعد الموجودة، والمعلومات التقنية والكمية بشأن كفاءة الطاقة في مقترحات المشروعات. وللتصدى لهذا العائق، سيجرى تزويد الدراسة النظرية بوثائق السياسة عن كفاءة الطاقة المقدمة إلى الاجتماع الثالث والثمانين.[[7]](#footnote-7)

**أهداف الدراسة النظرية**

1. سيكون الهدف من الدراسة النظرية تحديد وتقييم، إلى أقصى حد ممكن، أفضل الممارسات، والدروس المستفادة والفرص الإضافية للحفاظ على كفاءة الطاقة في قطاع الخدمة.
2. ونظرا لعدم وجود برامج محددة تركز على كفاءة الطاقة، ستجري الدراسة النظرية استعراضا للمشروعات الممولة سابقا من أجل تحديد كفاءة الطاقة المتعلقة بالأنشطة في قطاع الخدمة، وتطبيقاتها في السياسات والقواعد على المستوى القطرى. وعلى أساس المعلومات التى سيجرى جمعها، ستقدم الدراسة النظرية مقترحات لمساعدة اللجنة التنفيذية في النظر فيما إذا كانت ستسير نحو إجراء تقييم أكثر عمقا على المستوى القطرى.

**النطاق والمنهجية**

1. ستقوم الدراسة النظرية بجمع معلومات من الوثائق المتاحة بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك التقييمات السابقة، ووثائق المشروعات، والتقارير المرحلية، وتقارير التحقق وتقارير إنجاز المشروعات من أجل حصر أنشطة كفاءة الطاقة التي نفذت بالفعل في قطاع الخدمة.

**تنظيم التقييم**

1. سيجرى توظيف خبير استشارى لإعداد الدراسة النظرية التي ستقدم في الاجتماع السادس والثمانين. وستشمل المعلومات المقدمة من اللجنة التنفيذية معلومات عن مكان حدوث المشروع، ووصفا موجزا للنشاط ونوع المعدات (عند الاقتضاء)، وأي دروس مستفادة من المشروع. وسيجرى جمع معلومات كمية يعتمد عليها، كلما سمح ذلك، مع معلومات كيفية. وسيجرى تنظيم مناقشات مع موظفى الأمانة والوكالات الثنائية والمنفذة والوحدات الوطنية للأوزون، حسب الحاجة.

**التوصية**

1. قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) أن توافق على اختصاصات الدراسة النظرية لتقييم كفاءة الطاقة في قطاع الخدمة الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/10/Rev.1؛

(ب) أن تطلب إلى كبيرة موظفي الرصد والتقييم أن تقدم تحديثا إلى الاجتماع الرابع والثمانين عن حالة الدراسة النظرية المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |

1. UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/13 [↑](#footnote-ref-1)
2. UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/11 [↑](#footnote-ref-2)
3. UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/13/Rev.1 [↑](#footnote-ref-3)
4. المقرر 10/XXIX لفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادى في تقرير فريق المهمة بشأن القضايا المتعلقة بكفاءة الطاقة بينما يجرى القضاء التدريجى على المواد الهيدروفلوروكربونية، سبتمبر/أيلول 2018. [↑](#footnote-ref-4)
5. الفقرة 22 من المقرر 2/XXVIII. [↑](#footnote-ref-5)
6. الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII. [↑](#footnote-ref-6)
7. موجز تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادى بشأن المسائل المتعلقة بكفاءة الطاقة مع اعتبار القضايا المحددة في المقرر 82/83(هـ) (المقرر 82/83(و) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/42) والورقة بشأن طرق تنفيذ الفقرة 16 من المقرر 2/XXVIII والفقرة 2 من المقرر 5/XXX لاجتماع الأطراف (المقرر 82/83(ج) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/40). [↑](#footnote-ref-7)